

تونس: أدلة عملية توضح كيف يمكن للدوائر الجنائية المتخصصة أن تضمن ولوج ضحايا الانتهاكات إلى العدالة، وفقاً للمعايير الدولية

09 ديسمبر/كانون الأول 2020

أصدرت اللجنة الدولية للحقوقيين اليوم دليلين عمليين يهدفان إلى مساعدة الممارسين المختصين على تعزيز المساءلة والعدالة من خلال الدوائر الجنائية المتخصصة في تونس.

يتناول الدليل العملي 2 التحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وملاحقة مرتكبيها بموجب القانون التونسي والقانون الدولي، بينما يغطي الدليل العملي 3 المبادئ وفضل الممارسات المتعلقة بالأدلة في مجال إدارة العدالة. أما [الدليل العملي 1](#)، والذي صدر في ديسمبر 2019، فقد سلط الضوء على دور القانون الدولي والمعايير الدولية في الإجراءات أمام الدوائر الجنائية المتخصصة.

بدأت المحاكمات أمام الدوائر الجنائية المتخصصة في مايو 2018. ومنذ افتتاح الجلسة الأولى، كان من الواضح أن الثغرات في القواعد والإجراءات التي تحكم التحقيق والملاحقة القضائية والأدلة في قضايا الدوائر الجنائية المتخصصة، قد أدت إلى تهديد جهود محاسبة الجناة وتحقيق العدالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في الماضي.

"إن مصداقية المحاكمات أمام الدوائر الجنائية المتخصصة تعتمد إلى حد كبير على قدرتها على ضمان إجراء تحقيقات ومحاكمات فعالة وعادلة تستند إلى أدلة قوية ومقنعة وغير مشوهة." علق سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين. "من شأن هذه الأدلة العملية مساعدة العاملين في القطاع العدلي التونسي على الاستفادة القصوى من هذه الفرصة لوضع حد للإفلات من العقاب وتمكين الضحايا من الانتصاف والحصول على جبر الضرر، مع ضمان أعلى معايير ممكنة للمحاكمة العادلة."

يحدد الدليل العملي 2 القانون الدولي والمعايير الدولية التي تحكم الالتزام بالتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وملاحقة مرتكبيها، وحق المتهم في محاكمة عادلة، وحقوق الضحايا وعائلاتهم في المشاركة في الإجراءات والحصول على تعويض فعال.

بينما يتناول الدليل العملي 3 المبادئ وأفضل الممارسات بموجب القانون الدولي والتي تطبق على جمع الأدلة ومقبوليتها وتقييمها في التحقيق والملاحقة القضائية للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

يهدف كلا الدليلين إلى توفير خيارات لتطبيق القانون والإجراءات التونسية في التحقيق والملاحقة القضائية والنظر في الأدلة فيما يتعلق بالقضايا أمام الدوائر الجنائية المتخصصة بما يتوافق مع القانون الدولي والمعايير الدولية.

"لقد انتظر التونسيون تحقيق العدالة طويلاً فيما يتعلق بالانتهاكات العديدة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في الماضي." علقت كيت فيجنيسواران، كبيرة المستشارين القانونيين لبرنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية لحقوقوقيين. "تقدم الدوائر الجنائية المتخصصة وعداً بأن هذا الانتظار قد ينتهي، إنما يتحقق ذلك فقط إذا استندت المحاكمات إلى إجراءات راسخة تضع المساءلة وحقوق الإنسان والإنصاف في المقدمة."

للاتصال:

سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى اللجنة الدولية لحقوقوقيين، هاتف: +41-22-979-3817، بريد إلكتروني: [said.benarbia\(a\)icj.org](mailto:said.benarbia(a)icj.org)

كيت فيجنيسواران، كبيرة المستشارين القانونيين لبرنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية لحقوقوقيين، هاتف: +31-62-489-4664، بريد إلكتروني: [kate.vigneswaran\(a\)icj.org](mailto:kate.vigneswaran(a)icj.org)

الخلفية:

تم إنشاء الدوائر الجنائية المتخصصة في عام 2014 للفصل في القضايا التي تنطوي على "انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان" يدعى حصولها بين عامي 1955 و 2013 والتي تمت إحالتها من قبل هيئة الحقيقة والكرامة.

بنهاية فترة ولايتها في ديسمبر 2018، أحالت هيئة الحقيقة والكرامة إلى الدوائر الجنائية المتخصصة 200 قضية متعلقة بالحرمان التعسفي من الحياة والحرمان التعسفي من الحرية والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة والاختفاء القسري والاعتصاب والاعتداء الجنسي والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها النظام السابق.

يسبق الدليل العملي رقم 2 و 3 [الدليل العملي رقم 1](#) بشأن الفصل في الجرائم بموجب القانون التونسي والدولي، والذي يبحث في مبادئ الشرعية وعدم الرجعية بموجب القانون الدولي وتطبيقها في النظام المحلي، كما يقوم بتحليل تعريف الجرائم في القانون التونسي مقابل تعريفها في القانون الدولي فيما يتعلق بجرائم الحرمان التعسفي من الحياة والحرمان التعسفي من الحرية والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة والاختفاء القسري والاعتصاب والاعتداء الجنسي والجرائم ضد الإنسانية. كما سيتبع الأدلة الثلاثة الدليل العملي رقم 4 بشأن أنماط المسؤولية بموجب القانون التونسي والقانون الدولي.

في ورقة موجزة نُشرت في أكتوبر 2020، دعت اللجنة الدولية لحقوقوقيين السلطات التونسية إلى إجراء إصلاحات جوهرية في القانون والسياسات بهدف تعزيز المساءلة وإزالة العقبات التي تعيق عمل الدوائر الجنائية المتخصصة.